مائة عام من الأبدية

عائشة بلحاج

من أين تُؤكل هذه الكتفُ حتّى تَنطقَ، وتتّخذَ موقفاً بعد عام من الإبادة، عام من الحرب، عام من الأبدية في عمر قضيّة لن تُطوى إلى أن تعود الأمور إلى نصابها، حتّى لو استغرق ذلك الأبدية؟ ... عامٌ من انتقال 50 ألف إنسان إلى الأبديّة، وهو رقم هائل من الأبديّات لحياةٍ طبيعيّة. عامٌ من السّقوط في تشرّدٍ يبدو أبدياً للآلاف الغزّيين، الذين يطاردهم القتلُ بمبدأ في شتات أبدي، رغم أنّه مرهون بزمن ما. لكن متى وكيف وأين سيكون المصير؟ ... لا يعرف الغزّيون أجوبةً لذلك، لذا يبلعون أيّامهم يوماً بيوم، لعلّ الجوع يَخْرُس، ولعلّ القصفَ يَخْرَس.

هو عامٌ فقط بميزان الأعوام العادية، لكنّه مائة عام إذا دكّت فيه الصّواريخُ والقنابلُ البيوتَ بلا حساب ولا عقاب. مائة عام هي عمر مُحتمَل لرضيع قُتل في القصف، فكم مائة عام ضاعت مع الذين غُبر بطفولتهم، مع العلم أنّهم كانوا سعيدشون فيها حياةً كاملة، يغادرونها لأسباب مختلفة، ليس بينها تحويلهم أطفالاً لا يمكن التعرّف إليها؟! وبعد مائة عام، وسَع القاتل أعوامه الجهنّمية إلى لبنان، وربّما سورية بعدها. لكنّ أنظمة المنطقة، التي تدسّ رأسها في الرمل تُردّد مع البوصيري في بُردته: «يا لائمي في الهوى العذري مُعذرةً/ منّي إليك ولو أنصفتَ لم تلم»، ليستمرّ الصّمت الجبان، وعدم استفزاز» القاتل، الذي لن يمنعه ذلك من طرق أبوابٍ من يشاء، بحربه المسعورة، خاصّةً مع «تحييد» إيران التي يُهدّدها الآن بالحرب، وهو ما ظنّت أنّها تجنّبته بخذلان المقاومة، لكن لا يحق لنا الحديث، فلا لومَ للصّامت على الصّامت.

تحت أجنحة الصّمت، تنقل إسرائيل جنونها إلى أرض أخرى، لتكسب أنصاراً جدداً في الغرب. فحزب الله منظّمة إرهابية عنده، ولإسرائيل الحقّ في الدفاع عن نفسها ضدّ مجموعات الحزب، حتّى لو كانت حركة حماس نفسها مُتّهمة بذلك، لكن هناك فرقاً سيشرحونه بسعادة الآن. في الحالات كلّها، غزّة ولبنان (ومن سياتي دوره) لا كتاف تُؤكل لأجلهم. فالمنطقة العربية صامتة صمتَ الأطرش لا صمتَ الأخرس. لكنّ لائم الصامتِ صامتٌ أيضاً، فمن أين تُؤكل الكتف هذه حتّى تنطق؟ نريد أن نعذر من يمكن عذره، ولا نجد عذراً كافياً لهذا الهوان. ونحن نرى كيف تداعت وفزعت أوروبا لمّا هاجمت روسيا أوكرانيا، وشعرت أنّها مُهدّدة، رغم أنّه شتّان بين أوكرانيا التي تعتبرها روسيا حديقةً خلفيةً لها، وأوروبا الغربية التي لا يقدر عليها العفاريت، في وضعها الحالي، وهو وضع قد يتغيّر في زمن لاحق، قد تكون فيه بلداننا في مرتبتها في العالم.

في انتظار ذلك، إسرائيل «فرّانٌ» قادرٌ على حومتنا جميعاً، بترسانة وليّة أمرها، ورفاقها، ستمحو من تريد، حتّى لو حفرت الأرض خلفه (حرفياً)، وستجد لها أعذاراً يُصدّقها الغرب الحنون. أمّا نحن فإنّنا نتصرّف كالأيتام على موائد اللئام، نأمل في حكمة وضمير المُقترين، لكن لا كرامةَ للخَذول في القوم.

خلال ذلك كلّه، تداعت مُسلّماتٌ وقامت أخرى، فبعدما أثبط «طوفان الأقصى» أسطورةَ الاستخبارات الإسرائيلية، حاولت هذه الأخيرة استعادة سمعتها باختراق حزب الله وإيران، مع العلم أنّها لم تفعل ذلك وحدها، بل بمساندة الاستخبارات الغربية. صحيح أنّ إسرائيل ليست بالقوة التي يظنّها بعضهم، لكنّها ليست بالضّعف الذي يراه المتفائلون الذين يعيشون في وهم اقتراب انهيار إسرائيل. وكذلك حزب الله ليس قوياً بالقدر الذي كان يُروَّج له، لكنّه ليس ضعيفاً بالقدر الذي يظنّه المتابعون للصّدمة التي أصابته. لحزب الله طرائقه للنّجاة والبقاء، ولو في شكل سرايا منفصلة. ورغم خذلان داعميه، لكنّه (على الأقلّ) يملك هامشاً للمناورة. الخوف كلّه على الأنظمة العربية، ونحن في جحرها، التي لا تملك لا الإرادةَ ولا الرّغبةَ، ولن تردّ الضّربَ إلا بالانبساس في الرّمل تاركةً شعوبها تحت القصف. وما تفعله إسرائيل في دول الجوار، كفيل بإظهار ذلك. وسيكون الأمر كذلك للدول البعيدة، وخرافة «لو أنّنا قريبون من الجبهة ...» ستسقط. إلّا إذا ثبتت معجزةٌ ما، ونرجو أن تفعل قريباً رجاءَ الأيتام يتماً أبدياً.

أن تضرب صواريخ إيرانية تلّ أبيب

وائل نجم

قطع الحرسُ الثوري الإيراني حالةَ صمت كانت سائدة في طهران، سيّما خلال الأسابيع الماضية، وقصف فجأة، ومن دون مقدّمات أو لفت انتباه، قواعدَ عسكرية إسرائيلية في معظم الأراضي الفلسطينية المحتلّة بعشرات الصواريخ التي تسبق الصوت، فلم يكن لدى المستوطنين الوقت الكافي ما بين الاستجابة لنداء الجبهة الداخلية والنزول إلى الملاجئ، ووصول الصواريخ إلى سماء الأراضي الفلسطينية المحتلّة والقواعد العسكرية الجوّية الإسرائيلية المستهدَفة. دحض الحرسُ الثوري الشكوك والنبيرات كلّها التي اتهمته وإيران بالتقاعس عن الردّ أو الثأر لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، الذي اغتالته «إسرائيل» في ضربة جوّية دمّرت فيها أحياء كاملةً في الضاحية الجنوبية لبيروت، وسقط فيها أيضاً مئات الشهداء من السكّان المدنيين، ووجّه الحرس ضربته الصاروخية بكلّ سريّة فاجأت القيادة العسكرية الإسرائيلية والعالم، واستهدف القواعد الجوّية والاستخباراتية التي كانت ضالعةً في عمليات الاغتيال والقتل، واعلن الحرس الثوري المسؤولية عن الضربة، وشدّد على أنّ أيّ ردّ إسرائيلي عليها سيُواجه بضربة أكثر قسوة وتدميراً، وسيستهدف البنى التحتية في كيان الاحتلال، مستعيداً بذلك قوّةَ الردع التي انتشى بها رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو في ضوء جرائمه واغتيالاته بحقّ اللبنانيين، وملقياً (الحرس الثوري) الكرةَ في الملعب الإسرائيلي لناحية تطوّر الأمور والانزلاق بالمنطقة إلى حربٍ إقليمية واسعة، تغيّر فعلاً وجه المنطقة بشكل كامل.

والحقيقة أنّ رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي سعى جاهداً، في ظرف فشله في تحقيقٍ أيّ من أهدافه في عدوانه على غزّة، إلى إعادة خلط الأوراق في المنطقة، والعمل بشكل حثيث لإدخالها في حربٍ واسعة تشترك فيها قوىً إقليميةٌ ودوليةٌ، وفي طليعتها الولايات المتّحدة، لأنّه ما زال يعتبر أنّ الحلّ والخلاص الوحيد له شخصياً، ولكيانه المأزوم، إشعال هذه الحرب. الحقيقة لم يكن أمام إيران خياراتٌ كثيرةٌ، فبعد استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق (نيسان/ إبريل الماضي)، وبعد اغتيال هنيّة في بيروت، وبعد الشعور بالنشوة والعمل لفرض الإرادة الإسرائيلية على المنطقة كلّها، وجدت إيران نفسها أمام خيارَين: أنْ تظلّ معتصمةً بالصمت، وبالتالي، ستظلّ كرة النار تتدحرج صوبها آلةً من رصيدها، وصولاً إلى تجريدها من مكامن قوّتها المتمثّلة بالنديّات في المنطقة، وبذلك ستتحوّل لاحقاً إلى نمر من دون أنياب، وتصبح لقمةً سائغةً للوحش الإسرائيلي، وبذلك تخسر حلفاءها وتخسر نفسها لاحقاً أيضاً؛ أو أن تذهب إلى الحرب على طريقتها وتوقعها وتعيد هي أيضاً خلط الأوراق بما يحافظ على قوّتها وردعها، وبما يقطع الطريق على أيّ تحرّك داخلي لقوى المعارضة يمكن أن يصدّع رأسها بدعم من خصومها وأعدائها، خاصّةً أنّ إيران تدرك أيضاً أنّ الولايات المتّحدة لا تريد حرباً في المنطقة تشغلها وتصرفها عن اهتمامها الأساسي في أوكرانيا.

أمام هذا الواقع، وهذه التحدّيات، قرّر المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الذهاب إلى خطوة الردّ الصاروخية، وكان جادّاً، لأنّها باتت ضرورةً للحفاظ على قوّة إيران ودورها الإقليمي، ولأنّها خطّ الدفاع الأول عن طهران، وكذلك فإنّ إيران جادّة أيضاً في تهديدها بضرب وسيستهدف البنى التحتية في كيان الاحتلال، مستعيداً بذلك قوّةَ الردع التي انتشى بها رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو في ضوء جرائمه واغتيالاته بحقّ اللبنانيين، وملقياً (الحرس الثوري) الكرةَ في الملعب الإسرائيلي لناحية تطوّر الأمور والانزلاق بالمنطقة إلى حربٍ إقليمية واسعة، تغيّر فعلاً وجه المنطقة بشكل كامل.

والحقيقة أنّ رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي سعى جاهداً، في ظرف فشله في تحقيقٍ أيٍّ من أهدافه في عدوانه على غزّة، إلى إعادة خلط الأوراق في المنطقة، والعمل بشكل حثيث لإدخالها في

فجيعة إيران بحزب الله

رانيا مصطفى

كان من الصعب على طهران أن تمرّر حادثةَ اغتيال حسن نصر الله (الأسبوع الفائت) من دون ردّ، جاء الثلاثاء بصواريخ باليستية كثيفةٍ اخترقت دفاعات القبّة الحديدية باتجاه العمق الإسرائيلي. كيف لا، بالنظر إلى ما كان يتضلّعُ به نصر الله من دور قيادي لأذرع إيران في المنطقة، خاصّة بعد اغتيال قائد الحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني مطلع 2020؟.. شخّص بوزن نصر الله لا يُعوَّض بالنسبة إلى طهران، فهو ذو خبرة طويلة، وولاؤه مُعلنٌ لولاية الفقيه، والأكثر أهمّيةً شخصيته الكاريزمية، وتأثير خطاباته في حشد حاضنته الطائفية في لبنان؛ ففي خطاب له في 2016، قال إنّ التمويل والتسليح والرواتب والمصاريف كلّها تأتي من إيران.

من السهل على الكيان الإسرائيلي إنهاؤه، رغم تفوّقه العسكري بدعم غربي، وتفوّقه الجاسوسي والتكنولوجي الذي يسّر له كشْف اتصالات الحزب والبدء بسلسلة اغتيالات للقيادات استمرت 11 شهراً، وتكثّفت في مجزرتي «البيجر» و«اللاسلكي ووكي»، ثم تكلّلت باغتيال نصر الله في 28 من الشهر نفسه (28 سبتمبر/ أيلول الماضي) عبر قصف مُكثّف على الضاحية الجنوبية بطائرة «إف 35» الأميركية. شرعت إسرائيل بعملية توغّل برّي صعبة، وليست بسهولة الاغتيالات التي قام بها، خاصّةً إذا نجح الحزب في تجميع قوته وحشد أنصاره.

مضى شهران على اغتيال إسماعيل هنيّة في قلب طهران من دون أن ترِدَ إيران، ولا يبدو أنّها كانت في وارد الرّدّ بعد إعلان استراتيجيتها صراحةً بلسان رئيسها مسعود بزشكيان (ومساعده محمد جواد ظريف) في نيويورك، الشهر الفائت، حول انعطافتها صوب العمل الدبلوماسي، وتجنّب التصعيد العسكري، وعن «الأخوّة» مع الأميركيين، فيما أصدر مُرشدُها علي خامنئي اجتهاداً «التراجع التكتيكي»، لكن اغتيال نصر الله وتصفية القيادات في حزب الله كان فجيعةً بالنسبة إلى طهران، استوجبت توجيه ضربةٍ إلى إسرائيل، قالت إنّها ردٌّ على مقتل كلّ من نصر الله وهنيّة وقيادي في الحرس الثوري قضى في الضربة نفسها التي قتلت نصرالله.

تفيد المُؤشّرات بأنّ من الصعب على الحزب أيضاً استعادة مكانته في قيادة محور المقاومة ذي الأجندة الإيرانيّة بعد مصرع أبرز قياداته، وتفكّكه بسبب الفوضى، وفقدانه وسائل الاتصال والشكوك بشأن الخونة، وانكشافه التام على العدو، بضاف إلى ذلك ردُّه المتواضع على الداخل الإسرائيلي، ما يدفع إلى التساؤل حول ما تبقّى من قدرته الصاروخية التي طاولها القصف الإسرائيلي. هذا يدلّل على أن الحزب قد ينكفئ داخلياً على المدى القريب مضى شهران على اغتيال إسماعيل هنيّة في قلب طهران من دون أن ترِدَ إيران، ولا يبدو أنّها كانت في وارد الرّدّ بعد إعلان استراتيجيتها صراحةً بلسان رئيسها مسعود بزشكيان (ومساعده محمد جواد ظريف) في نيويورك، الشهر الفائت، حول انعطافتها صوب العمل الدبلوماسي، وتجنّب التصعيد العسكري، وعن «الأخوّة» مع الأميركيين، فيما أصدر مُرشدُها علي خامنئي اجتهاداً «التراجع التكتيكي»، لكن اغتيال نصر الله وتصفية القيادات في حزب الله كان فجيعةً بالنسبة إلى طهران، استوجبت توجيه ضربةٍ إلى إسرائيل، قالت إنّها ردٌّ على مقتل كلّ من نصر الله وهنيّة وقيادي في الحرس الثوري قضى في الضربة نفسها التي قتلت نصرالله.

تفيد المُؤشّرات بأنّ من الصعب على الحزب أيضاً استعادة مكانته في قيادة محور المقاومة ذي الأجندة الإيرانيّة بعد مصرع أبرز قياداته، وتفكّكه بسبب الفوضى، وفقدانه وسائل الاتصال والشكوك بشأن الخونة، وانكشافه التام على العدو، بضاف إلى ذلك ردُّه المتواضع على الداخل الإسرائيلي، ما يدفع إلى التساؤل حول ما تبقّى من قدرته الصاروخية التي طاولها القصف الإسرائيلي. هذا يدلّل على أن الحزب قد ينكفئ داخلياً على المدى القريب والمتوسّط، ويتحوّل طرفاً سياسياً يمثّل المصالح الإيرانية في لبنان، وبالتالي سيؤثّر في أذرع إيران في سورية واليمن خصوصاً، نظراً إلى دور الحزب في قيادة هذه الأذرع، في حين أنّ وضع الميليشيات في العراق أكثر تعقيداً ومرهونٌ بتفاهمات ضمنية أميركية إيرانية.

حقّقت إيران نفوذاً إقليمياً عبر الاستثمار في وكلائها في أربعة دول عربية منكوبة، هي لبنان والعراق وسورية واليمن، ودفعت الأموال السخية لتعزيز ايديولجتها الطائفية إلى أقصى حدّ. ذلك كلّه إلى جانب بناء قوة ردع تمثّلت في مشروعها النووي، الذي تسعى إسرائيل إلى منعه وتحريض واشنطن على تدميره. الأخيرة معنية بمنع طهران من امتلاك قنبلة نووية، لكنّها ليست بحساسة إسرائيل، وغير مُستعدّة للانخراط في حروب جديدة في الشرق الأوسط. لم تكن أذرع إيران الممتدّة في المنطقة من ضمن القضايا التي تفاوضت عليها إدارة أوباما مع طهران عند توقيع الاتفاق النووي في 2015. كان دور الميليشيات الطائفية يتوافق مع الاستراتيجية الأميركية في تخريب الثورات ومنع انتصارها وتفتيت المنطقة إلى هُويّات القرون الوسطى، برعاية إيران، وغيرها. المخطط الأميركي هو إعادة تشكيل شرق أوسط جديد تقوده إسرائيل عبر إنجاز عمليات التطبيع العربي المتابعة مع الكيان الإسرائيلي، وتقليص نفوذ روسيا والصين. أوقفت عملية 7 أكتوبر (2023)، وما تلاها من مجازر الإبادة الجماعية الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين في غزّة طبلةَ نحو عام، قطار التطبيع العربي إلى حين. نقلت تلّ أبيب تركيز عملياتها العسكرية شمالاً، بعد إضعاف حركة حماس وتدمير القطاع، بإعلان بنيامين نتنياهو أنّ هدفه إبعاد خطر حزب الله إلى ما وراء الليطاني وتنفيذ القرار الأممي 1701 (الدّاعي إلى وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان، ووضع نهاية للحرب الثانية بين إسرائيل ولبنان التي استمرت 34 يوماً حينها)، وإعادة سكّان الشمال النازحين. لكنّ أهداف هذه الحرب أميركية أيضاً، إذ صار استمرار حزب الله، كما «حماس»، من معوقات عملية التطبيع المنشودة. فواشنطن تموّل وتسلّح إسرائيل وتدفع باتجاه إنهاء تهديدات حزب الله، واختارت مبعوثها إلى المنطقة عاموس هوكشتاين، الإسرائيلي الذي خدم في جيش الاحتلال، لقيادة جهود وساطة للتسوية بين لبنان وتلّ أبيب، لمصلحة الأخيرة طبعاً، وبالتأكيد، مهمّته ليست تحقيقَ هدنةٍ في جنوب لبنان، وإن قال غير ذلك.

يبحث الرئيس الأميركي بايدن عن إنجاز يوضع في سجلّه قبل مغادرة البيت الأبيض، ويرفع من رصيد نائبته كامالا هاريس في صراعها الانتخابي مع دونالد ترامب. وواشنطن تساعد إسرائيل في تصفية حزب الله، وقد حقّقت، منذ إبريل/ نيسان الماضي، شوطاً من التفاوض السرّي غير المباشر مع طهران بخصوص العودة إلى العمل بالاتفاق النووي، الذي سيعني إزالة العقوبات الاقتصادية عن طهران؛ كما أنّ اغتيال إسماعيل هنيّة في طهران، ثمّ اغتيال حسن نصر الله وكبار قادة حزب الله، تُشكّلان رسالةً بإمكانية أن تغتال إسرائيل (بدعم أميركي) المُرشد نفسه. وإيران معزولةٌ دولياً، تحالفاتها مع روسيا والصين واهية بسبب افتراق المصالح، وبالتالي ليس من مصلحتها التصعيد، وقبل عام، أعلنت عدم ضلوعها في «طوفان الأقصى»، وتركت «حماس» لمصيرها، ومنعت حزب الله من فتح جبهة لإسناد حقيقة لحركة حماس، والآن تبدي رغبتها الصريحة في الانتقال إلى العمل الدبلوماسي على حساب تقلّص دور الحرس الثوري. لكنّها لم تتوقّع أن تكون خسارتها في قيادات حزب الله ومنظومته العسكرية بحجم فجيعة عليها ابتلاع مرارتها. ردّت عليها بقصف صاروخي على إسرائيل، وقد يستمرّ تبادل الضربات، إذا ما ردّت الأخيرة، من دون الانجرار إلى حرب مفتوحة، لا ترغب بها واشنطن، وليست في مصلحة طهران.

(كاتبة سورية)

> قد يستمرّ تبادل الضربات بين إيران وإسرائيل، إذا ما ردّت الأخيرة، من دون حرب مفتوحة، لا ترغب بها واشنطن، وليست في مصلحة طهران

كاريكاتير عماد حجاج

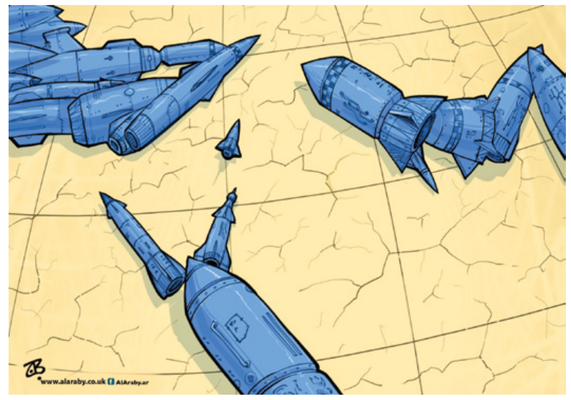

بحثاً عن دولة الحقوق والمواطنة

محمد خليل برعومي

مع اقتراب محطّة الانتخابات الرئاسية في تونس المزمع تنظيمها الأحد المقبل، يتصاعد الجدل والحراك السياسي، أفتراضياً وميدانياً، تنديداً بإجراءات السلطة القائمة الخانقة للحرّية والرافضة لتوفير مناخ تنافسي تعدّدي خلال الانتخابات، وتلاعب أجهزة النظام بإرادة الناخبين عبر فرز المُرشّحين وإقصاء بعضهم وسجن بعضهم الآخر، وحرمان آخرهم، المرشّح الرسمي والجدّي الوحيد، العيّاشي زمّال، من القيام بحملته الانتخابية بعد اعتقاله وتوجيه عشرات التهم إليه.

يُعدّ السباق الانتخابي الحالي انتكاسةً وردّة على ما عاشته تونس خلال المناسبات التي تلت الثورة عام 2011، والتي تميّزت جميعها بتعدّد المُترشّحين وتوفّر حدّ كبير من ضمانات الشفافية والنزاهة واستقلالية الهيئات الانتخابية، إلى جانب تنوّع المنابر الإعلامية والحضور القوي للجمعيات والمنظّمات الرقابية، إلّا أن سفن الحرّية تسير بما لا تشتهي رياح السلطة.

بقدر ما يتقدّم مُرشّح النظام، الرئيس الحالي قيس سعيّد، في سباق انتخابات قدّت على قياسه، ليركض في مضماره بمفرده، ولياسق فيها ظلّه، فإنّه يركض متعثّراً بسبب خوفه من فقدان الكرسي وخسران أمجاد الزعامة الشعبية الموهومة، ما جعله وأعوانه يقعون في سوء أعمالهم وشرّ تدبيرهم. إذ مثّل مُقترح «البيجر» و«اللاسلكي» في مجلس الشعب تنقيح القانون الانتخابي وتعويض رقابة القضاء الإداري (كأن شوكة في حلق النظام في ما يتعلّق بالنزاع حول الترشّحات)، برقابة القضاء العدلي الخاضع لتعليمات وضغوط السلطة التنفيذية، قبل أيّام من الانتخابات... نقول، مثّل مُقترح النوّاب هؤلاء خطوةً غير مسبوقة تنطوي على قدر كبير من الفجاجة والوقاحة في استفزاز الرأي العام، وتحدّي الشعور الجمعي ومؤسّسات الدولة وأعرافها بالبلطجة القانونية والتمرّد، حتّى على نواميس التسلّط والاستبداد المتعارف عليها، كما عبّرت هذه الخطوة عن قلق النظام من وجود جهة في مؤسّسات الدولة تعزف خارج إيقاعه، وتكشف خروقاته. حرّكت فجاجة هذا النظام أصواتاً كثيرة، منها من كان مسانداً لقيس سعيّد نفسه، وأخرى من داخل مجلس نواب الشعب، ناهيك عن أصوات المعارضة التي تقاسمت موقفاً رافضاً لهذا السلوك، وهذا التسلّطي، عبرت عنها مسيرة 22 سبتمبر/ أيلول الماضي، التي ضمّت جُلّ الطيف السياسي التونسي تقريباً، بتناقضاته واختلافاته، من اليسار إلى اليمين، تحت قيادة مجموعة من الشباب المُنتظم في الشبكة التونسية للحقوق والحرّيات.

كانت هذه المسيرة نوعية وفارقة في مسار مقاومة الانقلاب، إذ مثّل تصدّر جيل جديد الحراك المُعارض، أغلبهم في عقده الثاني، بشعارات سياسية غير كلاسيكية، متجاوزةً أحياناً حدود الأخلاقويات السياسية التقليدية في تعبيرات الرفض والغضب، حدثاً ذا دلالات سياسية واجتماعية عميقة. فلم تعد المعركة استقطاباً أجوف كما يريد بعضهم تسويقها بغرض التشويه والتهميش، بين نُخب كلاسيكية وأخرى من خارج الصندوق، أو بين جيل سياسي متهالك يُشعل فتيل صراعاته الذاتية على حساب مصالح الدولة والشعب من أجل شهوة السلطة، وإنّما أكّد الحضور القوي والنوعي لجيل شابّ، نشأ في مناخ الثورة والحرّيات وتشبّع بقيم المواطنة، أنّ عنوان المعركة كان (ولا يزال) الدفاع عن الحقوق والحرّيات والتصدّي لآلة القمع وتكميم الأفواه وتحويل الوطن من مجتمع سياسي مزرعة خاصّة، وتحريف القوانين من أنّها عقد اجتماعي قيوداً تتلاعب بها السلطة للتحكّم في رقاب رعيتها. أغلب هؤلاء الشبّان، ومن في جيلهم، فتحوا أعينهم خلال تجربة ديمقراطية وفّرت هوامش واسعةً من الحرّية في جميع المجالات، عرفوها في محطّات انتخابية تنتهي بالتداول على السلطة، من دون أن يسجّل رئيس جديدٌ سابقَه، وبمناظرات بين المُترشّحين، وبنقد عالٍ للحكام، وبحادثة خسارة رئيس (الباجي قائد السبسي) لقضية رفعها ضدّ مواطن، وبتعدّد محامل الاهتمام بالسياسة وأدوات الضغط على السلطة، ليجد حاضره ومستقبله في قبضة شخص واحد شعاره «لا رايحكم إلّا ما أرى». توسّعت دائرة الاحتجاج ضدّ السلطة في تونس مع بداية الزمن الانتخابي، وتعزّزت روافعها بارتفاع نسق المظالم السياسية والانتخابية وتمسّك المُرشّح المُعتقل العياشي زمّال بالمنافسة، ما كشف مخاوف سلطات الانقلاب من شبح الهزيمة أو من خروج بعض الناخبين من دائرة المقاطعة والمشاركة، لتفضح رداءةَ فعل النظام وانصاره نواياهم في تزوير الإرادة الشعبية.

وبعيداً من تخمين سيناريوهات المرحلة القادمة، مع رجحان كفّة بقاء قيس سعيّد في كرسيّه، سيكون كلّ «كسب» يُحقّقه النظام مشوّهاً ومغموساً بالدسائس والمظالم، التي ستكون بدورها مُحرّكاً للنضال، ودافعاً قوياً لأجيال مختلفة تسعى لإرساء دولة الحقوق والمواطنة.

(كاتب تونسي)

> ستكون مكاسب النظام التونسي مغموسةً بالدسائس والمظالم

مقدمة ضرورية في سؤال الاستشراق ومنظومة النهوض

سيف الدين عبد الفتاح

أصدر ساسي سالم الحاج كتاباً بعنوان «نقد الخطاب الاستشراقي: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية» (دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2002)، وضمّنه الحديث عن الاستشراق في مختلف مجالات العلوم الإسلامية؛ وقد ناقش الحاج مسألة ما إذا كان الاستشراق ظاهرة أو علماً. وكتب أنّ من الصعب أن نعدّ الاستشراق علماً، ذلك أنّ لكلّ علم أصوله وقواعده ومناهجه، بينما نجد أنّ الاستشراق اهتم بالعلوم الإسلامية المختلفة، ابتداءً بالعلوم القرآنية من تفسير وتجويد وقراءات، وعلوم الفقه، وعلوم الحديث، وعلوم اللغة العربية، والعلوم الاجتماعية، التي تتعلق بالعالم الإسلامي وبالمسلمين. ومع ذلك، فإنّه من الممكن أن يستخدم المستشرقُ المنهجَ العِلْميّ في طرحه القضايا التي تتعلّق بالعلوم الإسلامية وفقاً للعِلْم الذي يبحثه. ما يهمّنا في الأمثلة العربية والإسلامية ليس الدخول ضمن العقلية السجالية في الإشارة إلى أنّ الاستشراق من ناحية أنّه علْمٌ أو ظاهرة؛ ففي سياق قناعتنا المنهجية أنّ الظاهرة غالباً ما تسبق المفهوم، وأنّ الظواهر هي مادّة العِلْم ومجاله؛ ولكن ما يجب علينا أن نحدّده في مفاد ذلك السؤال: في أيّ أرض نقف؟ ... نعرف ونوقن أنّ الغرب يدرسنا في جميع المجالات، حتّى توصّل إلى معرفة الجزئيات، وجزئيات الجزئيات، كما قال أبو بكر باقادر، لذلك علينا أن نعمل على أنْ نعرف أنفسنا أولاً، ونمثّل أنفسنا أمام أنفسنا ثانياً، ثم نتنقل في النهاية إلى تمثيل أنفسنا أمام الآخرين، على ما يُؤكّد أكرم ضياء العمري، لقد كتب الحبيب الجنحاني مرّةً «الغرب يكتب عنّا، ونحن نكتب الهامش»، فهل لنا أن نؤسّس استراتيجيةً للبحث والوعي والسعي، نقرّر فيها مبدئياً بمنّ؟

من الغريب حقّاً أنّ الهوس الغربي في موت الظواهر والمجالات؛ أو في إصدار طبعات جديدة؛ أو الغرام بصيغ النهايات؛ أو غموض الجديد الذي يُبشّر به مثل الـ«ما بعديات»، التي أطلقها في مجالات معرفية شتّى، نستطيع القول وبمزيد من الطمأنينة المعرفية والفكرية إنّ الخطاب الغربي لم يغادر عاداته تلك في الحديث عن المسألة الاستشراقية، فهو يطلق مقولات مثل موت ونهاية الاستشراق، كما يتحدّث عن الاستشراق المعاصر والاستشراق الجديد، أو ما بعد الاستشراق، تلك التسميات، التي تمثّل ولعاً غريباً وفق عقلية التجاوز المستمرّ، التي لا تستقرّ على حال؛ والاستغراق في ابتداع الموضات المعرفية وأحدثَ صيحة، أو الأخرى؛ وعلى الثقافات الأخرى أن تتلقّف ذلك كلّ، فتُعقّد الدنيا وتُنزح الكتابات، ويضطر بعضهم لركوب الموجة ذاتها من الموضات الفكرية، حتّى يُكوّن صورةً ذهنيةً أنّه من العصريين؛ فإذا ما فهم هؤلاء أو اقتربوا من فهم الظاهرة المستورة معرفياً من الغرب، واتّهم بأخرى، فواصلوا اللهاث في مسيرة اللحاق بالركب الحضاري والمعرفي، وظلّت قضاياهم في النهوض من غير دراسات مُستحقّة، وظلّت الموضات الفكرية موضع إلهاء، تزيح الانتباه عن الغرض الأساس والمقصود.

في مقالنا السابق، الذي اتخذنا له عنوان «الاستغراب الواعي والاستشراق الباغي» («العربي الجديد»، 2024/9/20)، كان من هدفنا أن نخرج من حالة السجال وحالة الانبهار التي تفرضها سياقات «الغالب والمغلوب» إلى سياقات تُحدّد سؤال النهوض والمسارات القويمة للإجابة عنه، ومن ناحية ثانية أن نخرج من قمقم «المفاهيم الدفاعية» إلى «الحالة البنائية»، الواعية والدافعة لاستكناف عمليات النهوض والإحياء والإصلاح ومتطلبات التغيير.

«التراجع إلى مواقع الفكر الدفاعي أو الأدب الدفاعي، كما يحبّ أن يسمّيه بعضهم، قد يكون مرحلةً طبيعيةً تمرّ بها الأمّة في معركة تحقيق الذّات حضارياً، وانتزاع الاعتراف بها، وتحديد وجودها، والدلالة على أنّ ما تمتلكه من المقوّمات لا يقلّ عمّا تمتلكه الأمم المُتقدّمة في المجال الإنساني»، إلّا أنّ الغرب الاستشراقي «يقذف الأمّة كلّ حين بمجموعة من المشكلات والقضايا، قد لا تعاني منها أصلاً، يحتجز نشاطها، ويستوعب فاعليتها، ويستهلك جهدها، ويتحكّم بمساراتها العقلية ونشاطاتها الثقافية، أي أنّه يسيطر على ساحة الفاعلية، ويتحكّم بعطائها مسبقاً؛ لكنّ المشكلة في الفكر الدفاعي، تكمن في هذه الحرب الحضارية القائمة على الاستنزاف المستمرّ للطاقات الفكرية، والاستهلاك الدائم للنشاطات الذهنية لمجموع الأمّة فلا يترك لها من الوقت ما هو كافٍ للنظر في مشكلاتها الحقيقية والقدرة على تصنيفها، ومن ثمّ صرف الجهود إلى معالجتها، هذه القضايا المفتعلة والأفكار المصطنعة، التي أنتجت في مصانع الاستشراق، تطرحها مراكزُ متخصّصة لصناعة الاهتمامات على العالم المتخلّف لإبقائه في الساحة الفكرية نفسها، يراوح فيها ولا يستطيع تجاوزها». هكذا يُؤكّد عمر عبيد حسنة. الفكر الدفاعي مراوحة بالمكان ونحن نكتب الهامش، فهل لنا أن نؤسّس استراتيجيةً للبحث والوعي والسعي، نقرّر فيها مبدئياً بمنّ؟

إدغار مورانْ، باريس، أغسطس 2022
(أريك بيارمون/فرانس برس)

> تقوم الإبستمولوجيا المُركّبةُ على قاعدةٍ مهمّةٍ تتمثّل في أنّ المدخل الأساس لتغيير العالم هو تغيير أدوات فهم العالم

الهائل من المُركبات الديناميةِ والمفتوحة والمتحولة) كما تقدّمه لنا إبستيمولوجيا الغرب في القرن التاسع عشر، أو المعرفة التقليدية. بينما نجد أنّ الإبستمولوجيا المُركبة تقوم على قاعدة مهمّة تتمثّل في أنّ المدخل الأساس لتغيير العالم هو تغيير أدوات فهم العالم، فحينما يتحدّث موران عن المنظومة المفقودة والعِلْم الواعي، فهو واعٍ بأصول هذا العالم المتنوّع المختلف مهما قلنا إنّ تلك يمكن أن تكون خصوصية ثقافية أو تعدّدية ثقافية أو نسبية ثقافية، إذ إنّ جميعها تعبيرات كثيراً ما نجدها قد شاعت في كتب عِلْم الاجتماع على وجه الخصوص. إنّ الأمر هنا يرتبط بضرورة أن ننفصل عمّا يُسمّى «مقولات العقل الأعمى»، وهو الذي يتّسم برؤية أحادية في توصيف المشكلة وفي حلّها، وإنّ البصر بهذا إنّما يحدث بالوعي بأنّ هذه النظرة الأحادية في طبيعة دراسة الظاهرة ووصفها، وفي البحث عن الحلّ لإشكالياتها، هو الذي يسوّغه المعرفة، ويمسك الواقع، حتّى يُشكّله ضمن تنميطه وفق رؤاه.

ليس السؤال بشأن الاستشراق بعيداً أبداً عن هذه الرؤية التي نُقدّمُ لنا إشارات وتنبيهات يجب أن نُضعها في الحسبان حينما نعيد طرح سؤال الاستشراق ضمن منظومة أسئلة النهوض؛ إنّ سؤال الاستشراق الذي وُلد أسئلةً فرعيةً تلتحق به، لم يكن بعيداً من سؤال النهوض وإمكاناته، وذلك أنّ حضور الغرب في المشرق لم يعد طبلة تاريخ العلاقة بين الشرق والغرب مُجرّد علاقة عابرة، بل إنّ الاشتباك المعقّد المختلفة، المتراكمة، وطبيعة المنطقة الجيوسياسية، سيكون من أكثر المواقع والتحدّيات والعقبات أهمّية، تواجه مسار النهوض الذي سينهض عليه، إن عاجلاً أو آجلاً.

إنّها مسألة تتعلّق بالوعي المعرفي واللياقة المنهجية، ومن المهمّ أن نُؤكّد أنّ الجماعة الثقافية والمعرفية والعِلْمية والبحثية عليها أن تنهض بأدوارها المعرفية في كشف تحيّزات الغرب وبناء النماذج المعرفية البديلة، فضلاً عن نقد النماذج والمقولات المعرفية والحضارية، التي أنتجها ضمن مركزيته الحضارية، ومن ثمّ ربّما تكون صياغة السؤال المُركّب على هذا النحو الصحيح نصف الطريق المؤدّي إلى الإجابة الحقيقية الدقيقة والاستجابة الواعية العميقة. وللمسألة بقيّة من تبيان وبيان.

(كاتب مصري في إسطنبول)

هي الحرب الشاملة

حسام كنفاني

تتصاعد التحذيرات الغربية في الآونة الأخيرة من مخاطر اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط، مع تصعيد إسرائيل اعتداءاتها في المنطقة، وضربها أ

الهزل حيث لا ينفع إلّا الجَدّ

أسامة أبو ارشيد

بعيداً من الخفّة التي يقارب بها بعض العرب التصعيد الإسرائيلي الخطير في المنطقة، ما نحن بصدده جَدٌّ لا يحتمل الهزل. من ثمَّ، لا ينبغي أبداً الركون إلى كراهية (لها ما يُبرّرها)، وإلى غرائزَ انتقاميةٍ (مفهومة من بعضهم نحو إيران وحزب الله جرّاء جرائمهما في سورية والعراق وفي غيرهما من الدول العربية)، وحسب. يكتفي الحانقون على إيران وحزب الله بالجلوس على مقاعد المتفرّجين مُتَشفّينَ وشامتين، متغاضين طوعاً عن حقيقة أنّ إسرائيل لم تكن، ولن تكون، أقلّ إجراماً بحقّهم، وأنّها لن تنصرهم أبداً. أمّا بعض أركان النظام الرسمي العربي، أو من يعتبرون أنفسهم «محور الاعتدال» فيه، فهم يرتكبون خطيئةً استراتيجيةً إنْ هم ظنّوا أنّهم سيكونون شركاءَ في أيّ نصر مُتَوَهَّم للولايات المتحّدة وإسرائيل ضدّ ما يعدُّونه إيران ومحورها. إنّ ما يراد للمنطقة إسرائيلياً وأميركياً يمضي أبعدَ من هزيمة إيران ومحورها، ليصل إلى حدّ محاولة إحداث زلزال فيها، يعيد تشكيلها جيوسياسياً لتتماشى مع مصالحهما، وتصريحات مسؤولي الطرفَين لا تحاول التعتيم على هذا الهدف الخبيث. إنّنا أمام مرحلة تشابه ما جرى بعد الهزيمة العربية أمام إسرائيل في يونيو/ حزيران 1967.

نشر موقع بوليتيكو الأميركي، الاثنين الماضي، تقريراً عن ضوءٍ أخضرَ أميركي لإسرائيل لتوسيع الهجوم العسكري على لبنان. وجاء فيه أنّ المستشاريْن الأقربيْن إلى الرئيس جو بايدن، فيما يتعلّق بصياغة السياسة الأميركية نحو الشرق الأوسط، عاموس هوكشتاين وبريت ماكغورك، أخبرا مسؤولين إسرائيليين في منتصف الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول) أن واشنطن تدعم مساعي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو شنّ هجمات أشدّ قسوة ضدّ حزب الله لإرغامه على التفاوض لوقف إطلاق النار في جانبي الحدود. لم يمضِ يومان حتّى فجّرت إسرائيل آلاف أجهزة «البيجر» وأتبعتها بتفجير أجهزة اتصال لاسلكي يحملها عناصر من حزب الله، ومدنيون، أسفرت عن عشرات الضحايا ومئات الجرحى. ولم تتوقّف إسرائيل عند ذلك الحدّ، إذ مضت في عمليات قصف واسعة في لبنان، شملت الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، وكذلك موجة من الاغتيالات لقادة كبار في الحزب، وصلت إلى حدّ اغتيال أمينه العام حسن نصر الله الأسبوع الماضي. وذلك كلّه كان بضوءٍ أخضرَ أميركي غير مُعلَن، في الوقت الذي كان فيه أركان إدارة بايدن، بدءاً من الرئيس نفسه، يطالبون بضبط النفس وضرورة التوصّل إلى وقف لإطلاق النار.

يذكّرنا سلوك إدارة بايدن هنا بما فعلته إدارة ليندون جونسون عام 1967، وهذا موثّق في وثائق أميركية رُفعت السرّية عنها قبل سنوات قليلة، أنّ المعلومات لدى تلك الإدارة كانت مُؤكِّدةً أنّ مصر لا تنوي شنَّ هجوم استباقي على إسرائيل بعد قرار الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، في مايو/ أيّار 1967، إخراج القوات الأممية المرابطة في شبه جزيرة سيناء، وإغلاق خليج العقبة ومضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية، بناءً على معلومات سوفييتية وصلت إلى عبد الناصر عن نيّة إسرائيل شنَّ هجوم مفاجئ على سورية. وتفيد الوثائق نفسها بأنّ قرار عبد الناصر إرسالَ مزيدٍ من القوات والآليات والطائرات المقاتلة إلى سيناء كان «استعراضياً» بالدرجة الأولى، منطلقاً من توجّسه من اهتزاز صورته وتراجع شعبيته في الشارعين المصري والعربي. ورغم أنّ الوثائق تُؤكّد أنّ إدارة جونسون سعت إلى تثبيط إسرائيل من شنِّ هجوم مباغت على مصر وسورية والأردن، وتشديد الإدارة أنّها لن تقبل بالانجرار إلى حرب تفتعلها إسرائيل، إلّا أنّها قامت بتعزيز أصولها العسكرية في المنطقة بذريعة ردع أيّ تدخّل سوفييتي. ما حدث بعد ذلك معروف، إذ شنّت إسرائيل عدواناً على مصر وسورية والأردن، بدعم أميركي، واحتلّت مساحاتٍ واسعةً من أراضيهم، وفرضت واقعاً جيوسياسياً جديداً في المنطقة ما زالت تئن تحت وطأته إلى اليوم.

> الانتصار الإسرائيلي الساحق عام 1967 أعاد صياغة المقاربة الأميركية نحو الدولة العبرية، ونحو المنطقة ككل

> المحاولات الأميركية الإسرائيلية الراهنة لتشكيل المنطقة جيوسياسياً ستفشل، لكنّ التضحيات ستكون كبيرة جدّاً، وتتطلّب وعياً أكبر

اللافت هنا أنّ الانتصار الإسرائيلي الساحق عام 1967 أعاد صياغة المقاربة الأميركية نحو الدولة العبرية، ونحو المنطقة ككل. كانت الضحية الأولى لذلك النصر الكارثي مبدأ ترومان (نسبة للرئيس هاري ترومان)، الصادر عام 1950، أو ما يُعرَف بـ«الإعلان الثلاثي» مع بريطانيا وفرنسا، الذي هدف إلى الحفاظ على الوضع القائم بين الدول المتصارعة، واحترام خطوط اتفاقات الهدنة بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، ومنع تغييرها بالقوة، والحدّ من تدفّق الأسلحة إلى الشرق الأوسط. وانتهى الأمر بإدارة جونسون إلى صكّ مبدأ جديدٍ عنوانه «الأرض في مقابل السلام»، وهو الأمر الذي تطوّر اليوم «سلاماً في مقابل السلام».

لم يكن ذلك التغيير الوحيد في المقاربة الأميركية نحو المنطقة بعد الهزيمة العربية عام 1967، إذ أثار الانتصارُ الإسرائيلي إعجابَ الأميركيين، وجعلهم ينظرون إليها حليفاً قوياً يمكن الاعتماد عليه في المنطقة. الأمر نفسه نراه يحدث اليوم بعد عملية طوفان الأقصى، التي شنّتها حركة حماس العام الماضي (2023)، إذ سارعت إدارة بايدن إلى تقديم أشكال الدعم العسكري والسياسي والديبلوماسي غير المسبوق (حتّى أميركياً) إلى إسرائيل. لم تكتفِ واشنطن بذلك، بل أرسلت إلى المنطقة حاملتَي طائرات مع مجموعتيها المقاتلتَين، وغوّاصة نووية استبدلت بها (بعد ذلك) غوّاصةً تحمل صواريخ موّجهة، ومزيداً من الجنود وأسراب الطائرات الحربية، بهدف «ردع» إيران وأذرعها في المنطقة عن شنَّ هجمات على إسرائيل، خلال انشغال الأخيرة في إبادة قطاع غزّة. لم تفلح تلك الجهود في «الردع» المطلق، وإن كانت لجمت إلى حدّ كبير جبهات الإسناد لغزّة، بما في ذلك لبنان. في المقابل، عبثاً حاولت إدارة بايدن كبحَ جماح إسرائيل وجنونها في قطاع غزّة ولبنان، والمنطقة كلّها، وفشلت إلى اليوم في إنجاز وقف إطلاق نار (مُؤقّت أو دائم)، وفي تحقيق صفقة تبادل للأسرى مع المقاومة الفلسطينية. على العكس من ذلك، حرصت إسرائيل على التصعيد المُستمرّ وعلى جرّ الولايات المتّحدة أكثر فأكثر إلى الصراع في المنطقة، سواء عبر استهداف إيران، ثمَّ اغتيال قادةٍ عسكريين كبار في حزب الله، وصولاً إلى اغتيال رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس إسماعيل هنيّة في قلب طهران، أواخر شهر يوليو/ تموز الماضي، وبعد ذلك حسن نصر الله. وكانت وسائل الإعلام الأميركية أشارت، مطلع أغسطس/ آب الماضي، إلى ما وصفتها بـ«محادثة صعبة» جرت بين بايدن ونتنياهو وبّخ فيها الأول الثاني بسبب اغتيال هنيّة وحذّره من أنّ الولايات المتحدة لن تأتي دوماً لنجدته وإطفاء الحرائق التي يشعلها في المنطقة، كما جرى في إبريل/ نيسان الماضي، عندما قادت واشنطن تحالفاً عربياً ودولياً للتصدّي للهجوم الإيراني الانتقامي على إسرائيل، ردّاً على مهاجمة قنصليتها في دمشق. إلّا أنّه لم تمضِ أيام وأسابيع على تلك «المحادثة الصعبة»، إلّا وكانت الولايات المتّحدة تقرّ مزيداً من صفقات الأسلحة والمساعدات العسكرية لإسرائيل، بقيمة تتجاوز (منذ ذلك الحين وإلى الآن) 32 مليار دولار.

الأخطر تلك القناعة التي بدأت تترسّخ لدى عدد من صنّاع القرار الأميركي بأنّ نتنياهو كان محقّاً في التصعيد في المنطقة، إذ إنّه تمكّن من إجهاض كثير من قدرات المقاومة الفلسطينية، ثمَّ بعد ذلك حزب الله، فضلاً عن فرض معادلة «ردع ذاتيٍّ» على إيران. ويجادل هذا الفريق بأنّ ثمّة فرصة لإعادة تشكيل المنطقة جيوسياسياً عبر القوة وليس «السلام» بالضرورة، بعد أن كان يُفترَض أنّ جلب السعودية إلى اتفاقات أبراهام سيحدث تغييراً جيوسياسياً مُدوّياً لصالح إسرائيل والولايات المتّحدة. ولعلّ في الدعم الأميركي اليوم لشرط إسرائيل الجديد المتمثّل في نزع سلاح حزب الله، وليس إبعاد قواته فقط شمال نهر الليطاني، ما يُوضّح المقصود. ما سبق لا يعني أنّ المقاربة الأميركية قد حُسِمت لصالح التغيير عبر القوة المُفرطة، في مقابل مقاربة المزاوجة بين القوة والدبلوماسية، إلّا أنّنا نشهد إرهاصاتِ التحوّل نحو الثانية على حساب الأولى.

في أيّ حال، فإنّ كلتا المقاربتَين تقومان على وجود منتصر ومهزوم، والطرف العربي، بما فيه «محور الاعتدال»، ينظر إليه أميركياً وإسرائيلياً على أنّه في الجانب المهزوم، وسيتم التعامل معه تابعاً لا شريكاً إن تحقّق ما تريده واشنطن وتلّ أبيب. هل هذه دعوة إلى اليأس؟ ... كلّا، ولكنّها جرس إنذار، فكما فشلت جهود إخضاع المنطقة وإرغامها على قبول محاولات الصياغة بعد عام 1967، وكذلك المحاولات التالية بعد غزو العراق واحتلاله أميركياً عام 2003، فإنّ محاولات التشكيل الجيوسياسي الراهنة ستفشل، ولكنّ التضحيات ستكون كبيرة جدّاً، وتتطلّب وعياً أكبرَ.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

في مسألة قانون الإجراءات الجنائية المصري

أحمد ماهر

تُعَدُّ عملية تشريع القوانين من العمليات المُعقّدة طويلة المدى، تحتاج مجهوداً كبيراً حتّى يصبح التشريع صالحاً عقوداً مُمتدَّة بعد ذلك، ويكون صالحاً للتطبيق على الجميع، من دون محاباة لفئة دون أخرى. وتخضع عملية التشريع أيضاً لتوازنات القوى السياسية الموجودة وتفاعلاتها وقت صياغة ذلك التشريع أو القانون، فإذا كانت القوى متوازنةً يصبح التشريع، سواء قانون أو دستور، أكثر ميلاً إلى التوازن والعدالة. ولذلك، أحياناً، تكون التشريعات بعد قيام الثورات، أكثر ثوريةً وأكثر ميلاً إلى أيديولوجيا بعينها، وربّما تصاحب ذلك إجراءاتٌ عنيفةٌ أو ما شابه. أمّا إن كانت الأكثرية لقوى منفتحة وديمقراطية فتكون التشريعات أكثر ميلاً إلى الانفتاح والديمقراطية والحرّيات. وإن كانت القوى المسيطرة محافظةً أو أكثر ميلاً إلى السلطوية، فتكون التشريعات أكثر تحفُّظاً وانغلاقاً.

في التاريخ المصري، كانت هناك محطّات عديدة تلتها صياغة تشريعات حسب التوازنات الموجودة وقتها، فبعد ثورة 1919 صيغ دستور 1923، الذي يُعَدُّ طفرةً كبيرةً في التشريع المصري، أعطى صلاحيات واسعةً للحكومات البرلمانية وقيّد تقييداً كبيراً صلاحيات الملك، وهو الدستور الذي يُصنّفه بعضهم الدستورَ الأكثر ليبرالية، بدء الحقبة شبه الليبرالية في مصر. أمّا عندما تدهورت الأوضاع، وتعاقبت حكومات ترغب في تقييد الحرّيات تقييداً كبيراً، وعندما ضجّ الملك من إزعاج ومناوشات حكومات حزب الوفد له، صدر دستور 1930، فقلّل من صلاحيات البرلمان لمصلحة الملك، حتّى انتُفِض على ذلك الدستور عام 1935. وبعد انقلاب الضباط الأحرار في 23 يوليو/ تمّوز 1952، كانت هناك صراعات عديدة بين الأجنحة داخل مجلس قيادة الثورة، ولذلك لم ترَ مسوَّدةُ دستور 1954 النورَ، رغم أنّها كانت المسوَّدة الأفضل من ناحية قيم الحرّيات والتوازن بين السلطات. وفي عام 1954 كان أوج الصراع داخل مجلس قيادة ثورة يوليو، فانقُلِب على الرئيس محمد نجيب والجناح الذي كان يُؤيّد عودة الديمقراطية أو عودة الجيش إلى الثكنات العسكرية، وانتصر جناح الشمولية والانغلاق، فبدأ جمال عبد الناصر بتأسيس نظام الحديد والنار، الذي لا تزال قواعده تحكمنا حتّى اليوم. أمّا الوثائق الدستورية اللاحقة، فارتبط كلّ منها بحدث سياسي أو تحوّل ما، لذلك كانت موادُّ في دستور 1971 أكثر رحابةً وتعدّديةً من الوثائق الدستورية التي سبقته، عندما أراد أنور السادات إرسال رسائل إنّ عصره سيختلف، وإنّ العهد الرئاسي الجديد لن يضيق بأحد، ولن يكون فيه قمع كما كان في السابق، غير أن تعديلاتٍ كثيرة حدثت بعد ذلك أفرغت موادّ الدستور تلك من مضمونها، قبل تطبيق تلك الاستحقاقات.

> حتّى لو عُدّلت في قانون الإجراءات الجنائية المصري بعض الموادّ التي تقلّل فترة الحبس الاحتياطي، فهناك موادّ عديدة تنسف حقوق المتّهم وضمانات المحاكمات العادلة

وفي مصر هذه الأيام حالةٌ من الجدل والنقاشات، بعدما أعلنت اللجنة التشريعية لمجلس النواب (إعلاناً مفاجئاً) النيّة في إصدار قانون جديد للإجراءات الجنائية، وهو القانون الذي ينظّم درجات العملية القانونية كلّها، منذ توجيه الاتهام وإجراء التحقيق، ويعتبره بعضهم بمثابة الدستور الثاني، لأنّ أهمّيته بدرجة أهمّية دستور البلاد، فهو الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمواطن، وجميع إجراءات الاتهام والتقاضي، وإجراءات القبض على المشتبه فيهم أو الحبس الاحتياطي، وكذلك درجات المحاكمات كلّها بعد ذلك. لذلك، ليس ذلك القانون حِكراً على المهتمّين بالعمل العام والشأن السياسي فقط، بل هو مهمّ للمواطنين المصريين كلّهم بشكل عام، حاكماً ومحكوماً.

كان القانون الحالي للإجراءات الجنائية (صيغ في 1945 – 1950)، وقتها يُعتَبر ثورةً تشريعية وإنجازاً كبيراً (بمقاييس ذلك الوقت) في التشريعات القانونية العربية عموماً. ومع الوقت، بدأت الظروف الاقتصادية والاجتماعية تتغيّر، وتغيّرت الثقافة والممارسات، وكذلك العلاقات بين الناس، وظهرت مشكلاتٌ مُستحدَثةٌ، وأمورٌ وقضايا جديدةٌ، لم تكن موجودةً في العقود السابقة، فعُدّل القانون، وأضيف عديدٌ من الموادّ في مدار 74 عاماً. عديدٌ من تلك التعديلات كان بغرض التشديد وتغطية أنواع الجرائم كافّة، وكثير من التعديلات صيغت لأغراض سياسيةٍ أو كانت بحُجّة الظروف الاستثنائية، واستمرّ تطبيق تلك التعديلات الاستثنائية لتطاول المُعارضين للسلطة في مرّ العصور.

هذه الأيام، يحاول مَنْ صاغ القانونَ إيهامنا بأنّ تلك التعديلات الجديدة هي انتصار للحرّيات والحقوق، وأنّ هدفها الحقيقي هو تقليل فترات الحبس الاحتياطي المطوّلة أو أنّها تطبيق عملي لتوصيات الحوار الوطني أو توصيات لجان المراجعة الدورية لحالة حقوق الإنسان في مصر، لكنّ الشيطان يكمن في التفاصيل، كما يقولون، فحتّى لو عُدّلت بعض الموادّ التي تقلّل فترة الحبس الاحتياطي، فإنّ هناك العديد من الموادّ التي تنسف حقوق المتّهم وضمانات المحاكمات العادلة من الأساس، بالإضافة إلى اعتراضاتٍ قانونيةٍ أخرى مُتعدّدة. في المحطات كلّها، التي تحاول فيها السلطة صناعة تشريعات بهدف التمديد في السلطة أو التشديد على المعارضين، يدسّون تلك التشريعات وسط تشريعات أخرى قد تكون أفضل حالاً، مثلما حدث في تعديل دستور 1971 في عام 1980، عندما أضاف السادات مادّةَ الشريعة الإسلامية ليهلّل لها العوام، لكن مُرِّرت مادّةٌ أخرى تمدّ الفترات الرئاسية للرئيس نفسه إلى ما لا نهاية، وغير ذلك من التعديلات، التي حدثت في عهد حسني مبارك، قيل وقتها إنّها تعديلات لتدعيم الديمقراطية، وجعل الانتخابات مُتعدّدةً بدلاً من الاستفتاء، لكن المقصود، في الحقيقة، كان إعادةَ انتخاب مبارك، ثمّ ابنه جمال، تحت إجراءات قد تبدو ديمقراطيةً في الظاهر.

ربما خُففت في القانون الجديد مُدد الحبس الاحتياطي طبقاً للتوصيات الدولية. وفي المقابل، شُدّدت موادّ عديدة توسّع مبرّرات الحبس الاحتياطي، وبذلك لن يكون هناك تغيير يُذكر. فحتّى العديد من الضمانات ضمن عدالة المحاكمات تم التغاضي عنها أو اعتبارها غير ملزمةٍ، وهي الضمانات التي كانت تُنتهَك بالفعل من السلطة التنفيذية، وكان ذلك يُعَدُّ انتهاكاً ومخالفاتٍ قانونيةً عند تطبيق القانون. ولكن في المسوَّدة المُسرَّبة، أصبحت الانتهاكات مُقنَّنةً، واختفت الضمانات الإجرائية، التي كان يعتبرها بعضهم مصدرَ إزعاج، فقد تؤدّي إلى إفلات بعضهم من العقاب. المشكلة الأكبر أنّ قانون الإجراءات الجنائية وموادّ الحبس الاحتياطي لا تؤثّر فقط في المهتمّين بالشأن العام والأمور السياسية، بل تُطبّق على الجميع، وربّما يوماً ما على من يقومون بالتشريع حالياً. فبشكل عام، أصبحت هناك حالة من استسهال الحبس الاحتياطي المطوّل، حتّى أصبح عقوبةً تماثل تأثير الاعتقال الإداري، وحتّى إن خُفّفت بعض مُدد الحبس الاحتياطي، فيُعَدُّ التوسّع في مبرّرات الحبس (إلى جانب الممارسات التعسّفية) نسفاً لكلّ تلك الادعاءات بتحسين وضع القانون أو تغيير فلسفته إلى الأفضل. يُفترض أن الحبس الاحتياطي إجراء احترازي أخير وليس أوّلياً، يُلجأ إليه عند وجود احتمالية لهروب المتّهمين أو إمكانية إتلافهم للأدلّة أو التأثير في الشهود، ويُتّخذ بعد عدّة خيارات قبله، مثل قرار إخلاء السبيل بضمان محلّ الإقامة أو بعد دفع كفالة، أو فرض الإقامة الجبرية على المتّهم ومنعه من السفر، ولكن عند التطبيق العملي نجد أنّ سلطات التحقيق تستسهل إجراء الحبس الاحتياطي وإيداع المتّهم في السجن تحت ذمّة التحقيق، لتعاني الأسرة والأبناء من غياب العائل. والتكدّس في السجون لا يطاول مُعتقلي الرأي والسياسيين فقط، بل أيضاً هناك ما يمكن أن يُطلَق عليه عقيدة «الاستسهال في الحبس»، التي طاولت قطاعاتٍ عديدةً في المجتمع يُستسهَل حبسهم احتياطياً لمُجرَّد الاشتباه أو لجنح بسيطة لا تستدعي الحبس. والحبس الاحتياطي يُفترَض أنّه احتياطي، ويُعَدُّ بمثابة احتجاز مُؤقّت قيد التحقيق، لكنّ مكان الاحتجاز يكون في السجون المصرية، وليس في أماكنَ مُؤقّتةٍ مُخصّصة، لذلك تطبّق على المحبوس احتياطياً (قد يكون بريئاً في النهاية) قواعد الحياة نفسها في السجون تقريباً، فما بالك بالسجون وبقواعدها الخاصّة وبحياتها البائسة، وبكيف يخرج الإنسان من تلك التجربة؟

تتحدث عشرات من التقارير الحقوقية عن تجنيد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مراهقين وشباباً صغاراً، ممّن حبسوا احتياطياً في ذمّة قضايا رأي بسيطة، أو لنشر تغريدة ساخرة تحمل بُعداً سياسياً، ليخرج هؤلاء من السجون محملين بتلك الأفكار المُتعصّبة. وبالمثل في القضايا الجنائية أو غير السياسية، قد يستسهل المُحقِّق قرارَ الحبس في قضايا لا تستدعي الحبس كالجنح البسيطة أو مشاجرات بسيطة بين أفراد أو خلافات عائلية أو حتّى أخطاء بسيطة في لحظة ضعف أو غير ذلك، ليخرج الشخص من السجن بعد فترة الحبس الاحتياطي خبيراً في أنواع المُخدِّرات والسلاح أو بفِكَر إجرامية عديدة مُبتكرة، التي لم يكن يعلم عنها شيئاً.

بالإضافة إلى مشكلة التكدّس في السجون، وغياب معايير عديدة تحافظ على الآدمية والحياة الصحّية والنفسية السليمة، فإنّ استسهال الحبس، وتكديس الناس في السجون بسبب قضايا سياسية أو حتّى جنح جنائيةٍ بسيطةٍ، لهما آثار اجتماعية سالبة كُبرى، فقد يُؤدّي ذلك إلى تدمير بعض العائلات بسبب العوز أو بسبب غياب العائل، بخلاف الوصمة الاجتماعية التي يعاني منها من يُخلَى سبيله. وبشكل عام، استسهال الحبس الاحتياطي يُخسّر الدولةَ مواردَ بشريةً كثيرة، فخلف الأسوار هناك أطبّاء ومهندسون وعلماء، وهناك طلبة نوابغ وعباقرة، يخرج بعضهم ناقماً على السلطة والمجتمع، أمّا المشكلة الأكبر فهي التكلفة المادّية، التي تتكبّدها الدولة لبناء سجون جديدة أو لتشغيل السجون القديمة.

لا يبدو أنّ هناك تغييراً ما في عقيدة السلطة ولا في نظرتها إلى القضايا الأمنية أو السياسية، لذلك لا يُفهَم ما يردّده أنصار القانون الجديد بأنّه يُمثّل فلسفةً جديدةً للإجراءات الجنائية. فالفلسفة والعقلية القديمتان لا تزالان سائدتين، والتغييرات الشكلية في قانون الإجراءات الجنائية لا تُمثّل أيَّ تغيير يُذكَر في جوهر القانون، بل إنّ جوهرَ الفلسفة القديمة لا يزال سائداً، وهو الحلول الأمنية للمشكلات، والتوسّع في الحبس والقمع، ومزيد من التخويف، لكنّ التاريخ يقول إنّ تشديد القوانين وتكديس الناس في السجون ليسا حلّاً للأزمات ولا مُنقِذاً من الغضب المُتراكِم.

(كاتب وناشط مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads